



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري



منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

هل ستنجح روسيا
في تحقيق اختراق في ملف

اليمن؟





هل ستنجح روسيا في تحقيق اختراق في ملف اليمن؟

تصدرت روسيا المشهدَ الإقليمي والدولي مؤخرًا، كلاعبٍ رئيسيٍّ مهمٍّ في المشهدَ الجيوسياسي، وكقوةٍ عظمى لها حضورها ودورها الفاعلين في تغيير موازين القوى إستراتيجيًا على المستوى الدولي؛ حيث ساهمت في التأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ متعددة الأقطاب. وقد مثلت الحربُ الأوكرانية نقطةَ التحول في سياسةٍ وتحركاتٍ روسيا لاستعادة نفوذها وحضورها في المنطقة والعالم كقوةٍ دوليةٍ في مواجهة أمريكا التي لم تعد هي الفاعلَ الوحيدَ على الساحة الإقليمية والدولية.

وفي ظلِّ التحولاتِ الإستراتيجية، شهدت منطقة الشرق الأوسط حراكًا متناميًا لروسيا على مختلف الأصعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، من الحضور العسكري على الأرض إلى الانخراط شبه المؤثر كليًا في مختلف القضايا والملفات في المنطقة العربية، ومن ذلك ملف «الصراع في اليمن» من حيث قيادة الجهود الإقليمية والأممية للوصول إلى «تسوية سياسية شاملة». تأتي مقاربة روسيا للصراع في اليمن، انطلاقًا من تأثير الأخير على إمدادات الطاقة، وأمن الملاحة البحرية العالمية، من قدرة موسكو على التحرك الدولي الفاعل في هذا الملف، وأيضًا إلى العلاقات الوثيقة مع مختلف الأطراف؛ نتيجة حيادها وعدم انخراطها في الحرب على اليمن، بالإضافة إلى أن موسكو أصبحت قبلة الأطراف المتصارعة؛ حيث يُعَوَّل عليها القيام بدورٍ حاسمٍ في هذا الجانب.

وعلى ضوءٍ ما سبق، يُسلطُ «منتدى مجال» في هذه الورقة الضوءَ على أسباب عودة الدبِّ الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط، وتأثير هذه العودة على خارطة التحالفات وموازين القوى بالمنطقة، وما هو الدور الذي ستلعبه روسيا في الملف اليمني، وهل ستتمكن موسكو من تحقيق اختراق في واحدٍ من أكثر الملفات تشابكًا وخطورةً في الشرق الأوسط والعالم.

مقدمة

بعد تفكيك (الاتحاد السوفيتي) عمل الرئيس «فلاديمير بوتين» على إعادة بناء روسيا، ليس كدولة قوية؛ وإنما كإمبراطورية تمارس دورها التاريخي حيال نفسها ومحيطها الإقليمي والدولي؛ وانطلاقاً من هذه الفكرة استطاع «بوتين» أن يقيم روسيا من عثرتها التي امتدت من 1991م عقب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 1999م.

تولى، إذن، «بوتين» المسؤولية وهو يدرك درس التاريخ بالنسبة، الذي يقول: «إنه لا معنى لروسيا دون أن تكون إمبراطورية». فروسيا، وفقاً للأهداف الإستراتيجية الروسية المتمثلة في: أولاً: الجغرافيا السياسية، وثانياً: العراقة القومية، وثالثاً: مقدراتها الطبيعية وقدراتها المتنوعة، لا يمكن إلا أن تكون إمبراطورية تتسم بالوحدة الحضارية والسياسية، كونها هي الصيغة الوحيدة للوجود اللائق والطبيعي للشعب الروسي، وعلى أنها الإمكانية الوحيدة للوصول برسائله التاريخية والحضارية إلى أبعد مداها... وعليه، انطلق «بوتين» منذ 2000م يؤسس للإمبراطورية الروسية الجديدة، التي تعد الثالثة على مدى تاريخها كإمبراطورية تنطلق من «الدولة - الأمة»، وتتجاوز الدولة الإقليمية إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وتطلق إلى العالم الجديد على أسس حضارية جيوبوليتيكية جديدة^[1].

لم يسع «بوتين» إلى إحياء (الاتحاد السوفيتي)، القديم؛ لأنه كان يدرك أنه «من السذاجة التفكير بترميم أو نسخ ما بات ماضياً في التاريخ» ... فعمل على إعادة ترتيب البيت الروسي الداخلي، ومن ثم كان التحرك الروسي تجاه محيطه الأوروبي الآسيوي من خلال مجموعة من الاتفاقات والتحالفات والمعاهدات والصياغات المؤسسية: الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والسياسية المتنوعة؛ ثم التمدد خارج أوراسيا إلى الأمريكيتين، إضافةً إلى إفريقيا والشرق الأوسط. وقد كانت روسيا بوتين، في كل ما سبق، تؤكد على ضرورة بلورة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب والمراكز، ذلك لأن النظام الأحادي القطبية لم يعد صالحاً حسب ما صرح به «بوتين» نفسه بوضوح في (مؤتمر ميونيخ للأمن 2007م). وهكذا تبلور المشهد الحالي الذي يعكس تراجعاً غربياً أمام الروس القادمين كقوة إمبراطورية تستمد قوتها مما يمكن أن نطلق عليه «ثلاثية القومية والطاقة والقوة»^[2].

حرص الرئيس «بوتين» على إعادة أمجاد القياصرة، من خلال استراتيجيات قائمة على ثوابت تُركّز على النهوض بالاقتصاد القائم على الاحتياط الضخم من الغاز، والسعي إلى عالم متعدّد الأقطاب، وتكوين تحالفات إقليمية ودولية. تميزت السياسة الخارجية الجديدة لروسيا بـ «البرغماتية»، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للمصالح القومية، وتغليب النظرة الواقعية، وإيجاد تأثير في مجالها الإقليمي كقوة عالمية، وتعزيز دورها في عالم متعدّد الأقطاب لا يخضع لهيمنة أمريكا والغرب، إضافة إلى استعادة دورها في آسيا والشرق الأوسط لتصبح قوة عالمية وقطباً دولياً؛ لما تتمتع به من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية.

تمتلك (روسيا) كل المؤشرات التقليدية وغير التقليدية التي تؤهلها لأن تكون قوة عظمى؛ حيث أصبحت قوة كبرى في مجال الطاقة، وتمتلك اقتصاداً قوياً ومتنووعاً، وتمتلك القوة الصلبة بما فيها الأسلحة النووية والترسانة الصاروخية بعيدة المدى. ونظراً لأنها تتميز بعلاقات مع مختلف الدول، فإن استخدامها الجيد للقوة الناعمة وقدرتها على تحقيق أهدافها دون ممارسة العنف، قد ساهم في فرض نفسها كنموذج ناجح - كعامل مؤثر مستمد من وحي ثقافتها وأفكارها - في سياستها لدى الدول الأخرى.

وفي هذا الصدد، شهدت الساحة الدولية استفاقةً للمارد الروسي من خلال الدور الذي بدأت ملامحه في (جورجيا)، ثم تطور في شرق (أوكرانيا والقرم)، وأصبح أكثر وضوحاً في (سوريا)، وصولاً إلى ظهور بشائر امتداده مع حراك (بيلاروسيا) صيف 2020م. ولا شك في أن الدور الروسي كان قد ذهب بعيداً بظهوره القوي والحاسم في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ظهر جلياً في التدخل العسكري والديبلوماسي في «الأزمة السورية». وقد برهنت روسيا في تدخلها عن نيتها في تثبيت استراتيجية قديمة - جديدة تدشن عودتها الرسمية إلى الساحة الدولية كاسرة بذلك مع شركائها «الأحادية القطبية» التي سادت لفترة من الزمن^[3].

تعمل (روسيا) على عرقلة جهود أمريكا في توسيع هيمنتها في الشرق الأوسط، وإعادة هيكلة النظام الإقليمي، من خلال انخراط (موسكو) في المنطقة ودخولها

بقوة في مختلف الملفات الشائكة لتغيير خارطة التحالفات وقلب الشراكات الاستراتيجية في المنطقة.

يمكننا القول أن من البديهيات في السياسة أن العلاقات الدولية كغيرها من العلاقات الإنسانية، تتصف بالديناميكية والتغيير؛ فلا يمكننا الجزم المطلق بأي ثابت في السياسة. وانطلاقاً من فهمنا لهذه الأسس يمكننا تفسير وفهم التغيير الذي تشهده العلاقات بين دول المنطقة، وهي تغيرات بعضها تقودها المصلحة، والبعض الآخر تفرضها التوازنات والمتغيرات على المستوى الدولي.

سياسة روسيا في الشرق الأوسط

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانةً جيوسياسيةً في السياسة الخارجية الروسية، خصوصاً بعد المحاولات المستمرة من الدول الغربية وفي مقدمتها (أمريكا وحلف الناتو) على إضعاف موسكو ومنعها من استعادة مكانتها في «النظام الدولي»؛ وهذا ما تعمقت في إبرازه «وثيقة الأمن القومي الروسي الجديدة». ومن هنا، تركزت السلوكيات الخارجية الروسية في المنطقة باتجاه دول «محور الممانعة»، وفي مقدمتها (سوريا وإيران)، لتخترق سياسة العزل المطبقة ضدها^[4].

وتزايدت أهمية هذه المنطقة - بالنسبة لموسكو - في ظل سباق القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعد عسكرية في «منطقة البحر الأحمر»، وتعزيز تواجداتها على خطوط الملاحة البحرية العالمية، خاصة بعد «الحرب الأوكرانية»، التي ألفت بضلالها على أمن الطاقة العالمي وزادت من حدة التنافس الدولي.

اتبعت روسيا نهجاً مغايراً في سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، وفي تعاملها مع الأزمات، وحرصها على تعزيز شراكاتها مع دول المنطقة بعيداً عن الهيمنة. ومنذ مطلع «رئاسة بوتين»، ارتكزت السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط على اعتبارات جيوسياسية تسعى إلى تعزيز علاقات التعاون والتجارة بدلاً من التركيز على التأثير الإيديولوجي؛ حيث تميزت بـ «البراغماتية والشفافية»، مع تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

لقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط بكونها سياسة واقعية تدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ما جعلها محل إعجاب الكثير؛ حيث

نجحت هذه الدبلوماسية في تعزيز علاقتها مع دول المنطقة العربية، وقدرتها على التعامل مع مختلف الأطراف في نفس الوقت؛ وقد كان النجاح الذي حققته في (سوريا) مصدر قوة لها، إذ وفر فرصة ناجحة في توسيع تواجدتها في بقية دول المنطقة، مساهمة في إرساء النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب.

تمكنت (موسكو) من إعادة ترتيب أوراقها وسياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط؛ حيث اختلفت الاعتبارات الإيديولوجية، واتجهت نحو المصالح الاقتصادية؛ فشكلت هذه التحولات جوهر السياسة الروسية في تعاملها مع الدول العربية، مما حولها في أن يكون لها صوت مسموع في مختلف الملفات الساخنة كقوة عالمية، ومما ساعدها ذلك في أن تمارس دوراً في المنطقة.

ولهذا سعت روسيا إلى مزاحمة أمريكا في المنطقة، في: الحصول على جزء من عمليات التجارة، والاضطلاع بدور مهم في الاستقرار الإقليمي. ومع تطور الأحداث، وتعاظم القوة الروسية ونفوذها في المنطقة، ظهرت عناصر إضافية في سياستها تتميز بأنها غير أيديولوجية، استطاعت من خلالها مخاطبة جميع الأطراف في المنطقة؛ وقد أعطتها ذلك مرونة في التعامل مع ملفات عديدة، وميزة تفوقت بها على الغرب، وفق نوع من «النفعية البرغماتية» ذات الأمد البعيد، مع الالتزام بعدد قليل من القيود السياسية التي يلتزم بها الغرب، مما أتاح لها أيضاً مرونة أكبر في التعامل مع القضايا العربية^[5].

عودة الدب الروسي إلى المنطقة

شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية لروسيا من خلال إقامة علاقات شراكة مع دول المنطقة وسعيها إلى ممارسة دور فاعل؛ سواء من الناحية السياسية والدبلوماسية، أو من الناحية العسكرية؛ فرضت نفسها على الأرض كفاعل رئيسي يحظى بالثقة والقبول في المنطقة العربية.

هناك الكثير من العوامل التي شجعت روسيا على العودة بقوة إلى المنطقة العربية، منها: تضاؤل دور أمريكا وانسحابها من كثير من بؤر الصراع، وتخلى حلفاء واشنطن التقليديين عن أمريكا، والتنامي الاقتصادي الملحوظ للصين، ناهيك عن الخلافات داخل «حلف الناتو»، بالإضافة إلى تداعيات الحرب في

أوكرانيا والتي لها تأثيرات على الشرق الأوسط دون شك.

تَبَيَّنَ روسيا لـ «مبدأ عدم التدخل» في الشؤون الداخلية، وسعيها لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية، وإيجاد شراكة استراتيجية معها، وابتعادها عن الهيمنة وعدم استغلالها للاختلافات بين الدول لتحقيق مصالحها؛ جعل (موسكو) شريكاً مهماً يحظى بالقبول لدى الدول العربية؛ لذا تحاول روسيا إعادة بناء علاقات طويلة المدى مع دول المنطقة بعد سنواتٍ من التراجع.

مُضِيَّ روسيا لتعزيز تواجدتها في المنطقة يدفعه اطمئنان الرئيس «بوتين» لمواقف الدول العربية التي تعاني من خلافات داخلية وخارجية تعصف بها، وهو ما يحتم على هذه الدول التوسط بموسكو لحلها؛ وبالتالي لا يوجد أسباب وجيهة تدفع الدول العربية من خلال عدم التعاون مع روسيا إلى عرقلة تواجدتها في المنطقة.

وبهذا؛ تكون الفرص متاحة تماماً أمام عودة (الروس) إلى منطقة الشرق الأوسط من أوسع الأبواب، خاصة أن هذه الفرص تتماهى مع إرادة قوية وصلبة يتمتع بها «بوتين» تحفزه على قلب بعض معادلات التوازن الاستراتيجي مع (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يترك «بوتين» فرصة أو إجراءً يمكن أن يقوم به ليخدم هدفه الاستراتيجي في الولوج إلى الشرق الأوسط^[6].

وبالتالي، فإن (روسيا) تتبني مسارات متعددة لتطویر علاقاتها مع الدول العربية من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني واللوجستي، وبناء القواعد العسكرية، وترتيبات الأمن الجماعي.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ حيث تتمتع بأهمية كبيرة في السياسة الدولية باعتبارها قلب العالم، وذلك بحكم موقعها الجغرافي، وذلك على المستويين «الإقليمي والدولي»، ومن الناحيتين «الجيوبوليتيكية والاستراتيجية»؛ والذي جعلها محور استقطاب للقوى العالمية في الآونة الأخيرة، جنباً إلى جنب مع موقعها الجغرافي، هو امتلاكها لموارد الطاقة في العصر الحديث؛ إذ أصبح الشرق الأوسط محوراً أساسياً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الدولية. وأبرز مثال على ذلك، هو التنافس الدائر بين (الولايات المتحدة الأمريكية) و(روسيا) في (سوريا) بعد 2011م^[7].

وقد تغيرت المفاهيمُ بعد «الحرب الباردة»، فحلَّ «مفهومُ التنافسِ» بين الدولِ بدلاً من «مفهومِ الصراع»، ومن ثم تغيرت العلاقاتُ الأمريكيةَ الروسيةَ لتصبحَ قائمةً على أساسِ «التنافس» وليس «الصراع الأيديولوجي».

ويُعرف «التنافس الدولي» على أنه مفهومٌ سياسيٌّ يوضِّحُ حالةً من «الاختلاف» بين الدول لا تصل إلى حالةِ الصراع، ولها أبعادها الاقتصادية والسياسية، وذلك لتحقيق المصالح والمكانة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ في حين يُعتبر «الصراع» أنه تنافسٌ بين طرفين أو أكثر؛ بحيث يريد كلُّ طرفٍ الحصولَ على ما يريد الحصولَ عليه الطرفُ الآخر. ومن الممكن أن يتحولَ التنافسُ إلى صراعٍ دوليٍّ عندما تحاول دولةٌ دعمَ مراكزها وتحقيقَ أهدافها على حسابِ الأطرافِ الدوليةِ الأخرى.

تعيش الأنظمةُ في الشرق الأوسط حالةً من الاستقطابِ والتنافسِ بين الشرق والغرب، الذي غالباً ما تدفع المنطقةُ ثمنه. ولعلَّ المصالحةَ الخليجيةَ في «قمة العلاء» لم تكن نتيجةً مسارٍ ديناميكي معقول؛ وإنما بإيعازٍ غربي. والأمرُ نفسه ينطبق على محاولات (أمريكا) دمج (إسرائيل) في المنطقة عبر التطبيع، وكذا مساعيها لتقريبِ وجهاتِ النظرِ بين إيران والسعودية ومصر وتركيا... إلخ. كلُّ هذه الجهودِ يمكنُ عدُّها بمثابة إعادةِ اصطفاٍ بهدف تكوينِ تحالفاتٍ مناهضةٍ للشرق؛ وبحيث يقطع «الجانبُ الغربي» أمامَ «الروس» فرصةً تشكيلِ تحالفاتٍ ذات معنى مع هذه الأنظمة، باستغلالِ الخلافاتِ بينها. فالمنطقةُ مهمةٌ في صراعٍ كهذا، وأكثرُ أهميةً للجانبِ الروسي؛ حيثُ تمثُلُ الممرَ الوحيدَ له إلى البحارِ المفتوحة، وهو ما يجعلنا نقرأ التغييراتِ التي تشهدها المنطقةُ في ضوءِ التغييراتِ على المستوى الدولي في جزئها الأكبر^[8].

وفي خضمِّ التغييراتِ الدولية، لا سيما بعد الحربِ الروسيةَ الغربيةَ على الأراضي الأوكرانية، وما أفرزته من تداعياتٍ على النظامِ الدولي والاقتصادِ العالمي؛ جاءت زيارةُ الرئيسِ الأمريكي «بايدن» إلى المنطقة. وبحسب ما أعلن الرئيسُ الأمريكي في مقاله الأخيرِ بصحيفة الـ (واشنطن بوست) في التاسع من يوليو 2022م تحت عنوان «لماذا أزور السعودية؟!»، فقد حدَّد «بايدن» عدة أهدافٍ للزيارة، منها:

- يتعينُ علينا الانخراطُ مباشرةً مع (المملكة العربية السعودية) ودولٍ أخرى، من

أجل ضمان أن تكون (الولايات المتحدة) قويةً وآمنة. ويتابع: «بصفتي رئيسًا، فإن وظيفتي هي الحفاظُ على بلدنا قويًا وآمنًا.. علينا مواجهةُ «العدوان الروسي»، ووضع أنفسنا في أفضل وضع ممكنٍ للتفوقِ على (الصين)، والعملِ من أجل مزيدٍ من الاستقرارِ في مناطقٍ أخرى من العالم»^[9].

- تأمينُ مواردِ الطاقةِ والممراتِ المائية، وهذا ما يؤكِّد الحاجةَ الأمريكيَّةَ الغربيَّةَ الماسَّةَ إلى المواردِ الحيويَّةَ للطاقةِ في منطقةِ الشرق الأوسط، وتحديدًا «السعودية والإمارات». ويرفع «بايدن» شعارًا بأنه يريد «شرق أوسط أكثر أمنًا واستقرارًا»، وهذا ما يفسِّر أن الحرصَ الأمريكي على استمرارِ الهدنةِ في اليمن ليس لسوادِ عيون اليمنيين؛ إنما لتحقيقِ هذا الهدف.

معادلة صنعاء

تدرك صنعاء الحاجةَ الأمريكيَّةَ الغربيَّةَ إلى النفطِ السعودي والإماراتي، وكلُّ هذه الأطرافِ الدوليَّةَ والإقليميَّةَ شريكةً بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ في العدوان على اليمن وحصاره منذ قرابة ثمانين سنوات، وهي في الحقيقةِ فرصةٌ ذهبيَّةٌ لصنعاء لتفرضَ شروطها، ليس بثبوتِ الهدنةِ أو استمرارها أو توسيعها، بل برفعِ الحصارِ كليًا عن اليمن، ووقفِ العدوانِ كذلك، ومعالجةِ كلِّ ملفاتِ الحرب.

وعلى صنعاء، في ظلِّ هذا التوقيتِ الدولي الحساس، أن تفرضَ معادلة: «إمَّا أمن للجميع وإمَّا لا أمن»، وهو حقُّها الطبيعي؛ إذ أنه من غير المنطقي والمعقول أن يهدئ الأمريكى متى شاء، ويصعد متى شاء!

من المفيدِ التذكيرُ ببعضِ ما جاء على لسانِ أصحابِ القرارِ في صنعاء، فقد أكَّد السيدُ «عبد الملك بدر الدين الحوثي» في كلمةٍ له أمامَ أبناءِ (محافظة حجة) نهايةَ يونيو المنصرم أنَّ: «إنتاج الصواريخِ المتنوعةِ مستمرٌّ ومتحسنٌ ومتطور، ويومًا بعد يوم تكون أكثرَ دقةً وأقوى تدميرًا وفتكًا»، وأضاف أنَّ: «الصواريخُ البالستيَّةُ البعيدة المدى تصل إلى أي نقطةٍ في بلدانِ تحالفِ العدوان على مستوى الدول المجاورة»^[10].

وقبل ذلك بأربعةِ أيام، أكَّد وزيرُ دفاعِ صنعاء اللواء «محمد العاطفي» - خلال لقائه باللجنةِ العسكريَّةِ الوطنيَّةِ قبيل الجولةِ الثالثةِ في عمان - أنَّ

القوات المسلحة اليمنية عملت خلال الفترة الماضية على «تحديد وتجديد بنك الأهداف في عمق دول العدوان»، وأن «المخزون الاستراتيجي من الصواريخ الاستراتيجية كبير جداً، والمرحلة المقبلة ستذهل الأعداء إن تمادوا في العدوان والحصار».

المشاريع في المنطقة

منذ ما يقرب من قرنٍ من الزمنٍ تعاني منطقة الشرق الأوسط من المشاريع الخارجية، وحين نتحدث عن الشرق الأوسط، فنحن نقصد بهذه المنطقة بلاد الشام ومصر التاريخية، ومنطقة الخليج العربي، إضافةً إلى تركيا وإيران.

الصراع في هذه المنطقة الحيوية الواقعة في وسط قارات العالم القديم (أوروبا وآسيا وإفريقيا)، هو صراعٌ جوهره سياسيٌ واقتصاديٌ وعسكري، وغايته وضع اليد على مقدرات اقتصادية وبشرية، تمتاز بها المنطقة، لتنفيذ أجندة السيطرة والتحكم، خدمةً لأهدافٍ استراتيجية لكل مشروعٍ على حدة^[11].

خلال ما يقرب من نصف قرنٍ شهدت المنطقة العديد من الصراعات والحروب التي ساهمت في إعادة صياغة المنطقة، لا سيما بعد «الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان» بداية الألفية، وكذلك العدوان الإسرائيلي ضد لبنان (حرب تموز 2006م)، وكذلك العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة نهاية العام 2008م، وفشل كيان الاحتلال الإسرائيلي في كلا الحربين، وصمود حركات المقاومة التي أثبتت قدرتها على صناعة المتغيرات الميدانية، وما تلى ذلك من اندلاع أحداث «الربيع العربي» التي شهدتها المنطقة نهاية العام 2010م وبداية العام 2011م؛ إذ أفرزت تلك الأحداث انقسام المنطقة في إطار مشروعين أساسيين:

المشروع الأول:

هو مشروع المقاومة، أي المشروع الحُر المقاوم والمناهض للقيم الرجعية الأمريكية الصهيونية، تقوده (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ومعها المقاومة العراقية، وسوريا، والمقاومة اللبنانية بقيادة «حزب الله»، والمقاومة في فلسطين بقيادة «حماس والجهاد الإسلامي والجمهورية العربية الديمقراطية» ومن تبقى من فتح، والجمهورية اليمنية بقيادة حركة «أنصار الله».

المشروع الثاني:

هو المشروع «الصهيوني - الأمريكي» ومن معه من أنظمة عربية متآمرة، وعلى رأسها السعودية والأنظمة العربية المطبّعة مع «الكيان الصهيوني»، والذي كانت زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة بما فيها «إعلان القدس»، وما تلى ذلك من «اجتماع جدة» بقيادة الرئيس «جون بايدن»؛ قد أحدث تجليات هذا المشروع في المنطقة.

المعادلات على الأرض، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، تتغيّر، ولمصلحة الحلف «الصيني- الروسي - الإيراني»، ومنظومة دول «البريكس» الخماسية، وأمريكا اليوم وبعد هزيمتها شبه المحقّقة في أوكرانيا ليست أمريكا الأمس، ومن سيراهن عليها سيخسر حتماً.

المشروع الروسي

منذ انهيار (الاتحاد السوفيتي) بقيادة الإمبراطورية الروسية العام 1989م، وتفكك دول الاتحاد، عملت (روسيا) على إعادة نفسها، وهو ما تحقق بعد تولى الرئيس «فلاديمير بوتين» قيادة روسيا العام 1999م، عقب ذلك أعاد الروس مشروعهم الاستراتيجي في المنطقة الذي يُطلق عليه اسم «أوراسيا الكبرى».

جغرافياً، تمتد «أوراسيا»، التي تعني قارتي «أوروبا وآسيا»، من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادئ في الشرق، محتضنةً جميع الدول التي تقع بين هذه الحدود. وفي هذا السياق، يؤكد «زبغينيو بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» «1977 - 1981»، في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها «جيوستراتيجياً»؛ على أن «أوراسيا» تشكل مكمناً التحدي السيادي السياسي والاقتصادي والأمني للولايات المتحدة، بما تحمله من أهمية جيوسياسية استراتيجية.

تعود البدايات الأولى لمشروع «أوراسيا»، إلى بداية الثمانينيات؛ إذ شكّل فكراً أيديولوجياً يحتل عقول المفكرين الاستراتيجيين الروس، الذين يحلمون بتحدي الهيمنة الأمريكية في العالم، وكسرها بشتى الوسائل، مستأنسين بإمكانية تحقيق

ذلك عبر الرجوع إلى أمجاد القيصرية الروسية التي استمرت في هيمنتها العالمية طويلاً.

عمل كثير من المفكرين الاستراتيجيين الروس المعاصرين على صياغة المشروع بشكلٍ استراتيجيٍّ يتناسبُ مع السياسة الخارجية الروسية، غير أن «ألكسندر دوغين»^[12] كان هو الاستراتيجي الوحيد الذي استطاع صياغته كمشروعٍ يحمل اتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة البلقان. وتقع منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تلك الأجزاء المطلّة على المياه الدافئة، ضمن الأسس المهمة لهذا المشروع الذي بدأ تطبيقه جزئياً بعد منتصف التسعينيات^[13].

وعندما وصل «بوتين» إلى السلطة عام 2000م بمساعدة أطيافٍ متعددة في روسيا، تبنّى نظريات «دوغين» علناً، في خطابه السياسي وكذلك في قراراته؛ وهو ما ظهر بشكلٍ صريحٍ في خطابه السنوي عام 2012 أمام الجمعية الفيدرالية في الكرملين، والذي أعلن فيه أنه: يجب على روسيا أن تضاعف أهميتها الجيوسياسية.. يجب أن تكون روسيا بلاداً ذات سيادة ومنتفذة في عالم القرن 21 في مجال التوزيع الجديد للقوى الاقتصادية والحضارية والعسكرية.

لـ «دوغين» أكثر من 60 كتاباً في التاريخ والاجتماع والفلسفة والجيوسياسة، أهمها كتابه (أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي). وقد صدرت له ترجمةٌ عربيةٌ لآخر كتبه: (الخلاص من الغرب، الأوراسية، الحضارات الأرضية مقابل الحضارات الأطلسية) عن دار (ألكا للنشر والترجمة) في بغداد، وترجمه وقدمه الروائي العراقي/ علي بدر، الذي نجح في توصيف «كتاب دوغين» بقوله: إن المؤلف «يبشر بالحركة الثقافية الأوراسية، التي تشتمل على أطروحة فلسفية سياسية معادية للبرالية تماماً، ومعادية للنظم الغربية وللحضارات الأطلسية. ويبين عبر قراءة معمقة تناقضاتها وانهارها الوشيك؛ إذ ستسمح كحتمية تاريخية للنظريّة الأوراسية بالانتصار الساحق، ولكنها كفلسفة لا تدعي عالميتها، ولا قطبيتها الوحيدة^[14].

وللأوراسية شقان، وهذا ما كرر الدفاع عنه في أغلب كتبه:

- الأول: شق جيوبولتيكي. يعتبر «دوغين» أن «أوراسيا» هي المنطقة الممتدة

بين أوروبا وآسيا، وتشمل أربع حضارات: الحضارة الروسية، والحضارة الصينية، والحضارة الهندية، والحضارة الإيرانية. ويرمز «دوغين» لتلك المنطقة بـ «الحضارات الأرضية»، وهي في حالة صراعٍ أبدي مع ما يسميه: «الحضارات البحرية أو الأطلسية»، والتي كانت تمثلها قديمًا بريطانيا وفرنسا، والآن أمريكا. الفكرة الأساسية في الحضارات الأرضية أن لها فلسفة تفسّر الناس وحياتهم وثقافتهم من خلال الأرض التي يسكنونها، ولذلك تتمسك تلك الشعوب بما هو قديم وروحاني، كما أنها حضارات شمولية وتمتلك عادات محافظة، ولذلك تقاوم بضراوة قيم الحضارات البحرية الأطلسية، التي تميل للتغيير الدائم وتدافع عن فكرة التقدم.

- والثاني: شق أيديولوجي سياسي. بناءً على تقسيمه الجديد لجغرافيا العالم، يقدم «ألكسندر دوغين» نظريةً جديدةً في السياسة يُطلق عليها: «النظرية الرابعة»؛ حيث يرى أن جميع الأنظمة السياسية في العصر الحديث نتاج ثلاث نظريات أساسية أثبتت فشلها: «الديموقراطية الليبرالية»، و«الماركسية» و«الفاشية»^[15]. يستند دوغين إلى الجغرافيا لتبرير السياسة الخارجية للرئيس بوتين، ولهذا يعتقد أن الحرب ضد جورجيا، وضم شبه جزيرة القرم، والحملة العسكرية في سوريا حيث لروسيا قاعدة بحرية في طرطوس، كلها إجراءات تملئها الضرورة الجيوسياسية التي تتخطى كل الاعتبارات الأخرى.

منظمة الأمن الجماعي

في 16 مايو 2022م، عقدت في العاصمة الروسية (موسكو)، قمة «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، بمناسبة حلول الذكرى الثلاثين لإبرام المعاهدة في 15 مايو من العام 1992، بعيد سقوط الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات؛ حيث وقع آنذاك رؤساء كل من (روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان)، على المعاهدة المبرمة في العاصمة الأوزبكية (طشقند). ووفقاً لبنود الاتفاقية، فقد نصّت المادة (11) على المشاركة في صيانة الأمن والسلام الدوليين، وتبني التدابير اللازمة لتفادي تهديد السلام، وكبح أعمال العدوان (انتهاك السلام)؛ استناداً إلى قرارات (مجلس الأمن الدولي) التابع للأمم المتحدة، أو

الهيئات الأخرى المخولة رسمياً باتخاذ القرارات طبقاً للقانون الدولي. كما نصت المادة (12) على مكافحة القرصنة وضمان تأمين الشحن بالسفن. وكذلك نصت المادة (13) على ضمان الأمن للنشاطات الاقتصادية لروسيا في أعالي البحار. وكذلك نصت المادة (14) على مكافحة الإرهاب^[16].

هذه المواد وغيرها من المواد تتخذ منها «روسيا الجديدة» مرتكزاً للعديد من أنشطتها الخارجية. ووفقاً لـ «مسلم شعيتو» مدير مركز الحوار الروسي العربي: «تسعى معاهدة الأمن الجماعي لصياغة استراتيجية أمنية جديدة، كما تسعى روسيا لتوسيع إطار التعاون الأمني والسياسي وتزخيمه بين مختلف دول أوراسيا، من بيلاروسيا شمالاً مروراً بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولاً لمنطقة المحيطين «الهادئ والهندي»، عبر بوابة تفعيل وتنشيط «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، وتوسيع نطاقات اهتمامها ونفوذها لتخرج من الفضاءات السوفيتية السابقة التقليدية، وتستقطب قوى أخرى، وتنشط بمناطق شراكة ونفوذ جديدة»^[17].

تطور الموقف الروسي

تعد الحرب «الروسية - الأوكرانية» أول حرب كبرى داخل أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإلى جانب ما تطرحه الحرب من تساؤلات عن التأثيرات اللحظية أو قريبة المدى على العالم؛ فإنها تطرح سؤالاً أكبر وبعيد المدى عن شكل العالم بعد تلك الحرب. فالحرب غيرت العديد من موازنات القوى، وتنبأت بنظام عالمي جديد^[18].

السؤال الرئيسي الذي طرحه سكان الكوكب بأسره: ماذا بعد؟ لا يمكن إخفاء أن العملية العسكرية الروسية تغير بشكل جذري وإلى الأبد العالم المألوف. أحد مهندسي النظام الجديد هو روسيا، التي وجدت نفسها في قلب الأحداث العالمية، ويمكن بالفعل النظر في بعض الخطوط العريضة للنظام القادم.

قال الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، في خطاب تهنئة للموظفين والمحاربين القدامى في جهاز الاستخبارات الأجنبية (SVR)، المكرس للذكرى المئوية للاستخبارات غير القانونية: إن نموذج العولمة الليبرالية لا يزال هو نفس الإصدار المحدث من الاستعمار الجديد، ولا شيء آخر، عالم على الطراز الأمريكي، عالم للنخبة؛ حيث

يتم ببساطة الدوس على حقوق أي شخص آخر. وتأكيداً على التقييم، أشار إلى مصير العديد من شعوب العالم، التي استخدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها كمواد قابلة للاستهلاك في ألعابهم. يعتقد «بوتين» أن الغرب الآن، الذي يحاول الحفاظ على هيمنته في عالم يتجه نحو «التعددية القطبية»، يمكن أن يتخذ خطوات متهورة وغير مدروسة، مما يفتح فرصاً جديدة لروسيا وحلفائها^[19].

بدوره اعترف «توني بلير» رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (1997 - 2007م) بأن «حرب أوكرانيا» أظهرت أن هيمنة الغرب تشهد نهايتها في ظل صعود صيني لتصبح قوة عظمى بالشراكة مع روسيا. وقال في خطاب ألقاه في منتدى (ديتشي بارك) غرب لندن: «في 17 يوليو نحن نشهد نهاية الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية، ونقف على أبواب عالمٍ مُتعدّد الأقطاب، وعلى الغرب ألا يسمح للصين بالتفوق العسكري».

نحن نقف فعلاً أمام تغيير «جيو سياسي» محوري، ونشهد نهاية الهيمنة الأمريكية والغربية على عرش العالم، وبما يُذكرنا بنهاية الحرب العالمية الثانية التي مهدت لهذه الهيمنة بهزيمة (ألمانيا النازية) وحلفائها في (إيطاليا واليابان)، وبات المسرح مهياً للقيادة الجديدة المتمثلة في التحالف الصيني الروسي على الصعد كافة^[20].

اختلال النظام الدولي وعودة النزعات الإمبراطورية

تشير الحرب الروسية - الأوكرانية كثيراً من الأبعاد والنتائج، وإذا كان التركيز الدولي يدور بدرجة كبيرة بشأن هيكل النظام الدولي، وحول التبعات والتداعيات الاقتصادية؛ فإن ثمة بعداً أو ظاهرة أخرى ترسخت من هذه الحرب، وإن كانت في الحقيقة سابقة عليها، وهي تحريك النزعات الإمبراطورية وأفكار التوسع بأشكالها القديمة، التي طالما عانت منها البشرية على مر التاريخ. ومن هنا، أخطر ما في الحرب الروسية الحالية أنها تستعيد بشكل مباشر هذه التقاليد؛ فقد تركّز الاهتمام الغربي والإعلامي على تكرار الخطاب الروسي بتغيير قواعد النظام الدولي، وإنهاء حالة القطب الواحد.

لكن هناك جانباً آخر في الخطاب الروسي، وبشكل خاص الرئيس «بوتين»

ربما يحتاج للفت الانتباه أيضًا، وهو الحديثُ عن حقوق تاريخية وأخطاء جغرافية وتاريخية تحتاج إلى إصلاح، ونوايا واضحة لاستعادة إرث روسيا القيصرية، ترجمها «بوتين» بقرار الحرب. في الحقيقة إن طرح الرئيس «بوتين» واضح تمامًا وخالٍ من المكون الأيديولوجي، الذي كان يغلف السياسة السوفياتية، كما أنه ليس مثل المكون الأيديولوجي الغربي المذبذب حول قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فالرجل يتحدث صراحةً حديث الطموحات والأطماع التوسعية، ويقود العالم مرة أخرى إلى ما قبل «الحرب العالمية الثانية»، وفي خطابه بمناسبة يوم البحرية الروسية كان الحديث واضحًا عن المياه الدافئة، أي قصة موسكو التاريخية^[21].

روسيا الجديدة

منذ تولي الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» مقاليد الحكم في روسيا مطلع القرن الحالي عمل على إعادة بناء روسيا، ليس كدولة قوية؛ وإنما كإمبراطورية، ذلك لأن هناك مقولة خالدة في الذاكرة الروسية تقول: «لا معنى لروسيا بدون أن تكون إمبراطورية». وتفسير ما سبق يعود بنا إلى ثانيا التاريخ الروسي، الضارب في العمق؛ حيث الفكرة الأبرز فيه أن: روسيا إمبراطورية صاحبة رسالة... وأنه مهما تعثرت الإمبراطورية فإنها قادرة على العودة لتمارس دورها التاريخي حيال نفسها ومحيطها الإقليمي والعالم.

وبحسب العديد من الخبراء، يمكننا القول: إن روسيا الحالية هي الإمبراطورية الروسية القومية الثالثة الجديدة، وقد تحركت وفق رؤية تتضمن العناصر التالية: أولاً: إعادة بناء الدولة. ثانيًا: تطوير القوة النووية الروسية والقدرة العلمية والتكنولوجية. ثالثًا: الحضور الروسي العالمي في العديد من المناطق الحيوية. رابعًا: الرد الرادع على أي تهديد أو تطاول. خامسًا: التخلص التدريجي من آثار «الحرب الباردة»، ورفض الأحادية القطبية بالمطلق. سادسًا: المواجهة العسكرية الحاسمة والفورية لأي توسع لحلف الأطلسي شرقًا باتجاه حدود روسيا الاتحادية. سابعًا: التعاون المرن مع كل دول العالم دون تمييز، شريطة أن يدعم هذا التعاون المصالح الوطنية العليا لروسيا القادمة «الإمبراطورية». ثامنًا: الانخراط في محاور تعاون قارية متنوعة خاصة مع الصين والهند وإيران في آسيا والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا في القارة الإفريقية^[22].

وفي هذا السياق، يمكننا فهم إعلان الرئيس الروسي «بوتين» إلغاء «العقيدة البحرية» مطلع أغسطس، التي كان قد أقرها عام 2015، واعتماد عقيدة جديدة للاتحاد الروسي؛ نتيجةً للأوضاع الحالية على الساحة الدوليّة. وجاءت بنود العقيدة الجديدة -التي نشرت على موقع الكرملين أيضًا- أكثر صراحة من سابقتها، ونصّت على أن السياسة الخارجية والداخلية المستقلة لروسيا تعارضها الولايات المتحدة وحلفاؤها، الذين «يسعون للحفاظ على هيمنتهم في العالم»، وأن «دور عامل القوة» لا يزال مرتفعًا^[23].

تتضمن العقيدة البحرية الروسية النقاط التالية:

- يعتبر نهج الولايات المتحدة نحو الهيمنة في المحيطات العالمية بمثابة تحدٍ رئيسي للأمن القومي لروسيا لاتحادية.
- عدم وجود عددٍ كافٍ من القواعد ونقاط التمرکز خارج حدود روسيا الاتحادية المخصصة لتموين السفن التابعة للقوات البحرية الروسية، يعتبر نقطة خطر.
- تعتبر مضائق الكوريل والبلطيق والبحر الأسود والجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط مهمةً لضمان الأمن القومي لروسيا.
- تتضمن العقيدة البحرية، وجود نقاط ضمان لوجستية- فنية في البحر الأحمر.
- تنص العقيدة البحرية الجديدة على تطوير مرافق الإنتاج لبناء سفن حاملة للطائرات حديثة للقوات البحرية^[24].
- وانطلاقًا من هذه المحددات، يمكننا القول إن العقيدة البحرية الروسية الجديدة أظهرت أن لدى روسيا طموحات كبيرة، ومن ضمنها سعيها للوجود في المحيط الأطلسي الذي هو تقليديًا تابعٌ للولايات المتحدة الأمريكية، وفي البحر الأبيض المتوسط حيث القاعدة الروسية في طرطوس، وفي البحر الأحمر.

تطور العلاقة بين موسكو وطهران

في 19 يوليو الماضي استضافت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قمةً ثلاثيةً جمعت كلاً من روسيا وتركيا وإيران، وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان: «إن الاجتماعات بين رؤساء إيران وروسيا وتركيا ستعطي دفعةً

لدعم العلاقات وتطوير التعاون الاقتصادي، وتركز على أمن المنطقة، إضافة إلى ضمان الأمن الغذائي».

وبينما يبدو مؤكداً أن موسكو وطهران تتجهان إلى تعميق تعاونهما الاقتصادي والتجاري، في ظل الحصار الغربي المشدد على كليهما، وتراجع احتمالات انتهائه قريباً، وحاجة موسكو إلى طُرُق التجارة الجديدة المهمة للغاية لاقتصادها؛ فإن التَّطوُّرَ الأهم، والذي تنصبُّ عليه الأنظارُ الغربية خصوصاً، هو احتمال توسُّع العلاقات العسكرية بين الجانبين، ووصولها إلى حدود تزويد إيران لروسيا بمسيرات حربية، من شأنها تدعيم العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. وعلى رغم أن جولة «جو بايدن» لم تحمل الكثيرَ على مستوى التحشيد والتعبئة ضدَّ إيران وروسيا، إلا أن «قمة طهران» لها دلالاتٌ على هذا الصعيد، لناحية التأكيد أن المعسكر الشرقي دائبٌ على تقوية أواصره، كلِّما نحا الغرب إلى مسارات أكثر تشدُّداً في وجهه^[25].

وتشير دراساتٌ عديدةٌ في روسيا إلى أنه بالنظر إلى العلاقات الثنائية بين البلدين على مدى العقود الثلاثة الماضية، يتضح أنه لم يتم استغلال الإمكانيات والفرص المتاحة للأطراف إلى حدِّها الأقصى، رغم وجود هوامش واسعة في مختلف جوانب التعاون، بما في ذلك القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها. كما رأى العديد من المراقبين الروس أن القمة الروسية الإيرانية التي انعقدت في طهران في يوليو الماضي ستُظهرُ للاعبين الإقليميين والدوليين أن موسكو لا تزال مهتمةً بالشرق الأوسط، وستلعبُ دوراً نشطاً في المنطقة؛ خلافاً لتوقعات الغرب بانسحابها نتيجة انشغالها بالحرب في أوكرانيا.

وترى الباحثة في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية «لانا رواندي فاداي»، أن مباحثات «بوتين» مع القيادة الإيرانية ستشكل اختراقاً في العلاقات الثنائية، ليس فقط لأن البلدين تحت هجمة العقوبات الغربية القاسية، بل لوصول المحافظين إلى الحكم في إيران، والذين يضعون التعاون الإستراتيجي مع روسيا على رأس أولوياتهم، خلافاً للمعسكر الإصلاحية الذي كان يحكم في السابق^[26].

وتشير «فاداي» إلى أن العقوبات الأوروبية لعبت دوراً عكسياً بالنسبة لواشنطن

نحو تعزيز التقارب ورفع مستوى التعاون بين البلدين، تمثل عودة أكثر قوة لروسيا «إلى أحضان الشرق الأوسط»، وإعادة جسور التعاون بوتيرة أقوى وبمختلف القطاعات مع بلدان المنطقة، بما فيها إيران. مضيئة أنه في الربع الأول فقط من العام الحالي، ارتفع حجم التجارة البينية بين البلدين بنسبة 10%، وبلغ 4 مليارات دولار، وهو مستوى غير مسبوق في تاريخ العلاقات بينهما. وفي هذا السياق، تعيد الباحثة الروسية إلى الأذهان ارتفاع وتيرة الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين، والتقدم اللافت الذي بدأ يميز التعاون بين الجانبين، ولا سيما في القطاعات الأكثر حيوية كالنفط والغاز والمواصلات والتعاون العلمي التقني، إلى جانب القضايا الإنسانية ومجالي الغذاء والزراعة. وبحسب رأيها، فإن روسيا مهتمة بتعاون إيران مع «منظمة شنغهاي»، ودورها في الاتحاد الاقتصادي «الأوراسي»، كساحة تعاون حيوية ومتعددة المجالات.

كما أنه من الواضح أن زيارة بوتين لطهران شكلت فرصة لتعميق العلاقات مع إيران، أحد الحلفاء الدوليين القلائل المتبقين لموسكو، والمستهدفة الأخرى بالعقوبات الاقتصادية الغربية؛ ووفقاً لما ذكره «يوري أوشاكوف»، كبير مستشاري بوتين للسياسة الخارجية، الذي قال: «الاتصال بخامنئي مهم للغاية». وقد تطور حوار ثقة بينهما بشأن أهم القضايا المطروحة على الأجندة الثنائية والدولية^[27].

بدورها صحيفة الـ «إندبندنت» في مقال لمراسل الشؤون الدولية، «بورزو داراغاهي»، قالت: إن اجتماع الرؤساء فلاديمير بوتين، ورجب طيب أردوغان، وإبراهيم رئيسي في إيران، يأتي في إطار عرض الوحدة بينهم، ويمثل رداً جيوسياسياً قوياً على زيارة الرئيس الأمريكي لشركائه الأساسيين في الشرق الأوسط، وإنه من شبه المؤكد أن مسائل أمنية أخرى ستظهر، بعد إعلان الولايات المتحدة عن أهدافها الرامية إلى عزل كل من روسيا وإيران. ورأى أن الدول الثلاث ستسعى إلى إظهار عدم جدوى المحاولات الأمريكية لاحتوائها، وأن توقيت قمة طهران يبدو وكأنه اختير ليتبع مباشرة زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط، والتي تعرضت للكثير من الانتقادات^[28].

أما صحيفة «نيويورك تايمز»، فقد رأت في تقرير لها عن القمة الروسية الإيرانية أن العلاقة المتوترة سابقاً بين موسكو وطهران تتعزز لتصبح شراكة

حقيقية، تعززها جزئياً العقوبات الغربية التي تضر باقتصاديهما. وأضافت «نيويورك تايمز»: إن زيارة بوتين إلى إيران أكدت كيف أن الحرب في أوكرانيا «تساعد في مواءمة قوتين إقليميتين معزولتين عن أوروبا والولايات المتحدة، وفي تغيير الحسابات الجيوسياسية للعالم»^[29].

الباحث الإيراني «محمد صادق الحسيني»، تحدّث عن مخرجات القمة في بعدها الاستراتيجي والأمني حيث يقول: «إنه قد تمّ التوافق بشكل واضح وقاطع وصارم على أن أمن آسيا الوسطى والقوقاز وبحر الخزر والمتوسط إنما هي مهمة التحالف الروسي الإيراني، وهما أصحاب التاريخ المشترك في فضاء أوراسيا والشريك الاستراتيجي لانتصار الدولة السورية وحلفائها على الإرهاب في بحر الشام وبرّه، والمطلوب من كلّ القوى الدخيلة - بما فيها تركيا - التخلي عن طموحاتها هناك تمامًا».

كما تم التوافق على آلية أمن إقليمي مشترك للخليج الفارسي، تكون فيه روسيا والصين شريكاً استراتيجياً للإيرانيين والعرب، بانتظار أن يحسم «أنصار الله» الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب لصالح محور «المقاومة»؛ ليكونوا القطب الوليد الأهمّ لأمن البحار والمحيط الهندي هناك^[30].

العقوبات سلاح ذو حدين:

لا شك أن التهديدات الأمريكية بفرض مزيد من العقوبات على روسيا، لا يمكنها تغيير سياسة موسكو التي تعرضت لسلسلة متتالية من العقوبات، تمكنت بفضلها من إيجاد بدائل للمنتجات الأوروبية من الصين بالدرجة الأولى، كما أسهمت العقوبات الغربية أيضاً في تنمية قطاع الزراعة والتصنيع الغذائي في روسيا، وأصبحت إيجابيات العقوبات على موسكو أكثر من سلبياتها على مستوى زيادة معدلات الاعتماد على الذات وحصول «بوتين» على دعم داخلي أكبر جرّاءها.

فعلياً، وعبر التجارب التاريخية، لم تغير العقوبات الاقتصادية من سياسات الدول، ولم تتمكن من ذلك مع دول أصغر وأضعف بكثير من روسيا، مثل كوريا الشمالية وإيران. كما أن نفسية المجتمع الروسي، وهذا ربما ما لا يدركه

الكثيرون في الغرب، تجعل من هذه العقوبات عامل دعم لسلطة الكرملين بدلاً من زعزعته، حيث يتم تسويقها على أنها شهادة غربيّة أن «الرئيس بوتين» يمضي في الطريق الصحيح لتعزيز مصالح روسيا وعزتها»^[31].

وبالتالي، فإنّ العقوبات تدفع إلى تحول العلاقة بين موسكو وبكين إلى تحالفٍ استراتيجي، عبر مزيدٍ من التعاون وتنسيق المواقف، كما أن العقوبات على روسيا تلقي بظلالها على البلدان العربية، التي تسعى لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع موسكو وتنويع أسلحتها الدفاعية.

لكن السياسة الخارجية الروسية تتركز بشكلٍ أساسي على أفضلية تطوير علاقاتها وتحقيق مصالحها مع الدول المتاخمة لها، ومع الدول التي لديها قدرة على التأثير في الساحات الواقعة ضمن دوائر الاهتمام والمصالح الروسية القريبة، أو التي تؤثر بشكلٍ كبيرٍ في أمنها القومي أو صادراتها في مجال الطاقة والمواد الأولية.

روسيا واليمن.. التعاطي الحذر:

تحتفظ روسيا بعلاقة جيدة مع أطراف الصراع في اليمن، وأصبحت موسكو خلال الأعوام الأخيرة قبلة للفرقاء اليمنيين، في إطار حراكٍ روسيٍّ لإحلال السلام في اليمن، ودعم جهود المبعوث الأممي لتمديد الهدنة وصولاً إلى تسوية سياسية شاملة.

لا يخفى على أي متابعٍ للاستراتيجية الروسية، وخاصة في زمن «بوتن»، وفي ظلّ العقيدة البحرية الجديدة التي أعلنتها روسيا 2022م، أنّ ما كان يسمى حلمًا روسيًا في الوصول إلى المياه الدافئة أصبح اليوم واقعًا يجري العمل على تحقيقه؛ إذ تعمل روسيا على التمدد باتجاه المياه الدافئة، وبسط حضورها في الممرات المائية الدولية، وعلى طرق الاقتصاد العالمي، وفي منابع إنتاج الثروات، من موقع النُد الذي لا يؤمن بالقطب الدولي الواحد. على أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة هي عبارة عن مقارنة تعتمد على الموارد تسعى من خلالها إلى تعظيم الامتيازات الاقتصادية والسياسية والأمنية قصيرة المدى، والتقليل في الوقت ذاته من امتيازات منافسيها المحتملين، لا سيما الولايات المتحدة. وتقدم

روسيا نفسها متى أمكن لدول الشرق الأوسط على أنها بديل للولايات المتحدة، وترى موسكو أن تصوّر حكام الشرق الأوسط بوجود ثغرة في القيادة الغربية، و«انعدام الترابط السياسي» الغربي في المنطقة، يمنحها فرصة كبيرة لكسب النفوذ في الشرق الأوسط^[32].

منذ الأيام الأولى للحرب على اليمن في مارس 2015م اختطت روسيا لنفسها مساراً خاصاً لما يحدث في اليمن، خلافاً للعديد من الدول الغربية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا)، التي اختارت التوضع في صف تحالف الحرب على اليمن وإن بطريقة غير مباشرة، كما أن روسيا استطاعت أن تحافظ على تواصلها مع جميع أطراف الحرب اليمنية؛ فهي تعترف بما تسمى «الحكومة اليمنية» الموالية للتحالف، كما أنها أبقت علاقتها مع القوى الوطنية، ولم تغلق سفارتها في صنعاء إلا نهاية العام 2017م. كما أن من سمات الموقف الروسي تجاه اليمن أن موسكو تمكنت من إقناع المجتمع الدولي باحترام رأيها.

وعلى صعيد متصل، يؤكد دبلوماسيو الدولة الروسية دعمهم ليمن موحد، ولكن لا مشكلة لديهم بلقاء المنصرين للانفصال من الجنوب. أما فيما يخص الاتهامات السعودية لإيران بأنها من تقدم السلاح للقوى الوطنية المقاومة للتحالف؛ فإن موسكو ترفض الاتهامات السعودية، وتقف ضد أي قرار في مجلس الأمن يدين ذلك، دون أن يؤثر ذلك على مساعيها لكسب ودّ شيوخ الخليج في نفس الوقت، وترسيخ الشراكات الاقتصادية والدفاعية مع السعودية والإمارات، حليفة السعودية الأولى في الحرب على اليمن^[33].

شكلت روسيا نموذجاً خاصاً بها في علاقتها مع جميع الأطراف الإقليمية والمحلية المنخرطة في الحرب على اليمن، وهي ومن خلال هذا النموذج ترى أنه الأنجح في خدمة مصالحها، لا سيما بأنها تأخذ بعين الاعتبار المستقبل الضبابي لمصير الأحداث في اليمن، وخاصة بعد مرور سنوات الحرب التي أثبتت فشل التحالف ومن معه من القوى اليمنية في هزيمة القوى الوطنية، فنجدها تتعامل بصورة رسمية مع «الحكومة اليمنية» الموالية للتحالف، وفي ذات الوقت نجدها لا تمانع في اللقاء مع العديد من القوى اليمنية الأخرى كالقوى الوطنية في صنعاء، كـ «أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام»، بما تسمح به أدنى مستويات البروتوكولات الدبلوماسية.

وهنا يمكننا قراءة الموقف الروسي ومقارنته للملف اليمني بأنه يتسم بالبراغماتية والانتهازية، والتركيز أولاً وقبل كل شيء على المصالح الاستراتيجية طويلة المدى، ومنها الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية التي أبرمتها في السنوات الأخيرة، والتي تعزز أهدافها الجيوسياسية؛ فتبرم روسيا اليوم شركات مختلفة، في قطاعات متنوعة مثل الطاقة والتصنيع والزراعة والأسلحة وغيرها، مع دول واقعة على امتداد الطرق التجارية عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مروراً أيضاً بالمحيط الهندي^[34].

يأتي موقع اليمن الاستراتيجي المطل على مضيق باب المندب، مصدراً للرؤية الروسية بخصوص المنطقة، ويمكن الإشارة إلى مجموعة محددات تجعل من روسيا فاعلاً متوقعاً في اليمن خلال المرحلة القادمة. وبالنسبة للمخاوف الجيوسياسية الروسية فإن اليمن عنصر لا غنى عنه في طموحات الكرملين المتنامية في جميع أنحاء منطقة الساحل، عبر البحر الأحمر. وعودتها إلى جزيرة سقطرى، سيكون مقروناً بإمكانية إنشاء قاعدة بحرية منفصلة في السودان جرى الحديث عنها بين الرئيس السوداني السابق عمر البشير والرئيس الروسي (2017م). وهو ما يعزز قوة روسيا، ليس فقط في خليج عدن؛ ولكن في منطقة البحر الأحمر بأكملها. وبالتزامن مع الجهود التي تبذلها موسكو لتوليد الطاقة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ستكون قادرة على توسيع سيطرتها إلى حد كبير في البحر الأحمر، وكذلك زيادة القدرات التشغيلية الروسية في المحيط الهندي^[35].

عزز الصراع الدولي المحتدم على البحر الأحمر، وخاصةً منطقة باب المندب، الرؤية الروسية. وبالنظر إلى حجم التنافس الدولي على بناء قواعد عسكرية في مكان قريب على طول خط مضيق باب المندب، نجد أنه في جيبوتي وحدها أنشأت إسبانيا وألمانيا مرافق لهما في قواعد فرنسية، وهناك اليابان التي ساهمت في عمليات مكافحة القرصنة من مخيم ليمونيه؛ حيث أنشأت طوكيو أول قاعدة دائمة لها وراء البحار منذ الحرب العالمية الثانية عام 2011م على موقع مجاور للقاعدة الأمريكية، وأنشأت إيطاليا أيضاً قاعدة لها عام 2013م، ومثلها الصين التي أنشأت قاعدتها مؤخراً عام 2017م. أفادت بعض التقارير أن جيبوتي رفضت طلباً روسياً عام 2016م لتأجيرها قطعة من الأرض لبناء قاعدتها عليها؛ ولكن روسيا وقعت اتفاقية اقتصادية استراتيجية مع أرتيريا في أيلول/سبتمبر 2018م

لإنشاء مركزٍ لوجستي في الميناء الواقع جنوبي أرتيريا، ومن المفترض أن تمكن هذه الاتفاقية السفن العسكرية الروسية من استخدام الميناء كجزءٍ من اتفاقيات تعاون في التنقيب والزراعة والتعليم^[36].

كانت التطلعات الروسية في البحر الأحمر موضوعَ نقاشٍ علني لأول مرة في يناير 2009م، عندما أعرب مسؤولٌ عسكري روسي عن اهتمام بلاده بإنشاء قاعدة عسكرية على مقربة من مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية، والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. يتجدد الحديث عن بناء هذه القاعدة بصورةٍ دوريةٍ، باعتبارها هدفاً استراتيجياً روسياً بعيد المدى في اليمن. وقد دعا القائد السابق لسلاح البحرية الروسي «فليكس غروموف» إلى إنشاء قاعدة بحرية روسية على مقربةٍ من الطرقات التجارية في خليج عدن في آب/أغسطس 2017م، ووصفَ معهد الدراسات الشرقية في موسكو «جزيرة سقطرى» بأنها المكان المثالي لبناء قاعدة روسية في اليمن^[37].

منتصف أبريل 2022م أعلنت البحرية الأمريكية، تشكيل قوةٍ جديدةٍ متعددة الجنسيات ستتصدى لتهدد الأسلحة في المياه المحيطة باليمن. وقال «الأميرال براد كوبر» قائد الأسطول الأمريكي الخامس، في مؤتمرٍ صحفي: «إن القوة الجديدة ستعمل على ضمان وجود قوة، وموقفٍ ردعٍ في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن».

سبق الإعلان الأمريكي، إعلان قائد حركة «أنصار الله» في خطابٍ له في الذكرى السابعة لانطلاق الحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية على اليمن عن تطورات نوعيّة في الصناعات العسكرية والقتالية لقواتهم، بالرغم من الحصار المستمر الذي تفرضه السعودية بدعمٍ دولي وعربي. وكشف «السيّد عبد الملك الحوثي» في كلمته المتلفزة عن «تطوراتٍ نوعيّةٍ كبيرة في القوات البحرية، ستظهر نتائجها في المستقبل القريب».

في يوليو تموز الماضي أكد رئيس حكومة الإنقاذ الوطني «الدكتور عبدالعزيز بن حبتور»، امتلاكَ صنعاء الكلمة الفصل من بوابة مضيق باب المندب، للحفاظ على هويّة البحر الأحمر العربية في وجه المؤامرة الأمريكية وتحويله بحيرة صهيونية؛ مشيراً إلى أن باب المندب ممرٌ دوليٌ لكنه جزء من الأراضي

اليمنية، مجدداً التأكيد على أن اليمن لن يسمح بتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة
إسرائيلية^[38].

تعد روسيا مواجهة ما تسميه (التطرف الديني) - أي التصدي للتنظيمات
التكفيرية- من بين أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية في منطقة الشرق
الأوسط، إن لم يكن أهمها عل الإطلاق. وقد تم تأكيد ذلك في العقيدة العسكرية
الروسية الجديدة التي أُقرت في 26 ديسمبر 2014م؛ حيث وردت مسألة محاربة
(التطرف الديني) على قائمة أهم المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن القومي
الروسي في المرتبة الثانية، بعد القضايا المرتبطة بحلف شمال الأطلسي (تزايد
دور الحلف عالمياً، وتوسيع عضويته ليكون علي حدود روسيا)^[39].

لكن ورغم ذلك، فإن ما تسمية روسيا «مواجهة التنظيمات التكفيرية» نجد
أنها تتخذ منه واحداً من أهم الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لخدمة أهدافها
الاستراتيجية على المستوى الخارجي، في إطار المنافسة العالمية بين القوى الكبرى.
وكما يشير «بريان مايكل جينكينز»، إن «المساعدة في مكافحة الإرهاب هي
عملة!». ويمكن من خلال هذه العملة شراء نوايا حسنة وشراكات متمحورة حول
مجموعة واسعة من المصالح الأخرى، بما فيها تنافس القوى العظمى^[40].

عانت روسيا من استغلال الغرب والمملكة للحركات التكفيرية الإسلامية منذ
الثمانينات، ففي خضم الصراع الغربي مع الاتحاد السوفيتي، وبعد احتلاله
لأفغانستان مطلع الثمانينات، استغلت القوى الغربية ما أسموه آنذاك «الجهاد
الإسلامي» لمواجهة الغزو السوفيتي الملحد، وليس بعيداً عن ذلك ما سمي بـ
«الجهاد الشيشاني» خلال التسعينات. وبعد قيام ثورات الربيع العربي نهاية
العام 2010م راقبت موسكو كيف خلقت الاحتجاجات الشعبية مناخاً من الفوضى
أعطى مساحةً استغللتها التنظيمات التكفيرية للصعود والتحرك، لاسيما في ليبيا
وسوريا، وهو ما فرض على روسيا توثيق التحالف مع سوريا وانخراطها أكثر
في تدخلاتها لمحاربة هذه الموجة.

كما لا يمكننا هنا إغفال العامل الاقتصادي وأهميته، بالنسبة لأي موقف تتخذه
موسكو تجاه الأحداث في اليمن، وفي هذا يمكننا القول أن العامل الاقتصادي هو
واحدٌ من أهم المحددات للموقف الروسي؛ فهدف موسكو هو حماية ورعاية

مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في اليمن، وهذا لا يختلف أبداً عن هدفها في المنطقة بصفة أعم. وقد أرست لجنة اقتصادية روسية-يمنية عام 2014م أولويات مشاريع مختلفة في قطاعات استخراج النفط والغاز، وإنتاج النفط، والتنقيب، والزراعة، وبناء محطات الطاقة في عدن والمخا. وكشف السفير الروسي في اليمن «فلاديمير ديدوشكين» أن الجيولوجيين الروس قد وجدوا بالفعل كميات من النفط والغاز والحديد في اليمن؛ ولكنه نوه إلى أنه من غير الممكن البدء بتنفيذ المشاريع التي تم الاتفاق عليها بسبب تداعيات ثورة 2011 والحرب القائمة حالياً^[41].

قامت روسيا منذ بداية الحرب على اليمن في 2015م بفتح قنوات مع جميع اللاعبين المؤثرين في الصراع، وحاولت الابتعاد عن الصراعات الداخلية؛ لكي لا تتورط في الصراع أو الانحياز لأي طرف، واتسمت مقاربة موسكو تجاه الأزمة اليمنية بخصوصية تختلف عن الدور الذي قامت به في سوريا من خلال التدخل العسكري، واستطاعت أن تحافظ من خلال عدم انحيازها على علاقات وثيقة مع جميع الأطراف، ما يؤهلها لأن تكون وسيطاً دولياً يحظى بالنفوذ.

زيارة الوفد الوطني لروسيا:

في 10 أغسطس قام الوفد الوطني المفاوض، برئاسة «محمد عبد السلام»، بزيارة رسمية للعاصمة الروسية موسكو، وخلال الزيارة التقى الوفد بالمثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي «ميخائيل بوغدانوف»، وناقشا جهود الحل السياسي للأزمة في اليمن. وقالت سفارة روسيا لدى اليمن، في بيان على صفحتها في الفيسبوك: «إن الحديث ركز على آفاق تحقيق التسوية السلمية الشاملة للأزمة العسكرية السياسية الحادة المستمرة للعام الثامن في اليمن»، مضيفاً بأنه: «تم النقاش بالتفصيل في مهمة استئناف الحوار اليمني الشامل تحت رعاية الأمم المتحدة».

وأشارت السفارة إلى: «أهمية تمديد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الـ 2 من آب/أغسطس، وكذلك الإجراءات الهادفة إلى تحسين الوضع الإنساني للشعب اليمني». وجدد «بوغدانوف»، خلال الاجتماع في موسكو، «موقف روسيا

الثابتَ للحفاظ على اتصالاتٍ نشيطة مع جميع القوى السياسية الرئيسية في اليمن، من أجل تشجيعها على نبذ المواجهة المسلحة، وبدء حوارٍ بِنَاءٍ يهدف إلى إيجاد الحل السلمي لمجموعة المشاكل المتراكمة على أساس التوافق الوطني»^[42].

وكان «عبدالسلام» قد أعلن من موسكو في حوار مع (قناة الميادين)، رفضَ صنعاء تمديد الهدنة الحالية مُجَدِّدًا إلا بشروط الاستحقاقات الإنسانية للشعب اليمني التي تطرحها صنعاء منذ بداية الهدنة الموقعة نهاية مارس الماضي، إضافةً لتهديدات أخرى أطلقها «عبدالسلام» في سياق الحوار بشأن مصير الثروات اليمنية النفطية والغازية التي يسيطر عليها التحالف السعودي، واستمرار شركاتٍ أجنبية بنهب هذه الثروات وتوريد عائداتها إلى «البنك الأهلي السعودي» بالرياض.

وفي اليوم الثاني من المقابلة الموافق 11 أغسطس، بعد ساعاتٍ من تصريحات كبير مفاوضي صنعاء، نشرت الخارجية الأمريكية تصريحًا قالت فيه: إن مبعوثَ الرئيس الأمريكي «جوزيف بايدن» إلى اليمن «تيم ليندركينغ» سيبدأ جولةً في المنطقة لمناقشة دفع تمديد الهدنة واستكمال تنفيذ شروط توسيعها. وقالت الخارجية الأمريكية: إن «ليندركينغ» سيزور (سلطنة عمان) التي لعبت دور الوسيط بين صنعاء والتحالف السعودي الإماراتي، والتي تستضيف أيضًا ممثلي صنعاء للمفاوضات على رأسهم «عبدالسلام»، كما سيزور «ليندركينغ» كلاً من الإمارات والسعودية^[43].

بدوره أكد عضو الوفد الوطني «عبد الملك العجري»، أن اليمن تربطه مع روسيا «مشاركاتٌ في المعركة الكبرى» بعد أحداث أوكرانيا. وقال «العجري» في حديث لـ (وكالة سبوتنيك) الروسية بشأن زيارة الوفد الوطني الأخيرة إلى روسيا: «إنها جاءت بدعوة كريمة من أصدقائنا في موسكو، وهي الزيارة الثالثة للوفد الوطني اليمني إلى روسيا خلال السنوات الثلاث الماضية، وتأتي دائماً في إطار الاهتمامات المشتركة وتعزيز العلاقات الثنائية».

وبشأن المشاركة الروسية في ما يحدث في اليمن أكد «العجري» أن روسيا دولةٌ عظيمة، ومن شأن مشاركتها الفاعلة أن تحدث نوعاً من التوازن في المنطقة، مضيفاً: «إن الحضور الروسي يصب في مصلحتها، سيما وأن روسيا لم تشارك

بقتل المدنيين، ولا طائراتها قصفت بيوت اليمنيين، وهي مقبولةً من كل الأطراف اليمنية، ويمكن أن تكون جزءاً فاعلاً في عملية السلام، وفي دعم التهدئة والدفع بالاهتمام بالأمور الإنسانية؛ لأن علاقاتها جيدة مع كل الأطراف»، لافتاً إلى أن اليمن كما هو معروف منطقةً مهمة بالنسبة لكثيرٍ من المصالح الحيويّة للعالم؛ فهي تقف على ممرٍ بحري مهم، وتتحكم بهذا الممر، وتؤثر على أسواق الطاقة والتي هي من أهم المعارك القائمة الآن»^[44].

في 13 أغسطس أكد رئيسُ حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور/ عبدالعزيز بن حبتور أن لقاء رئيس الوفد الوطني «محمد عبد السلام» مع الجانب الروسي ينطلق من تقاطع المصالح المشتركة، وأن مخرجات الزيارة مهمة للبلدين.

وفي تصريح لـ «المسيرة»، قال الدكتور بن حبتور: «إن الجمهورية اليمنية استلمت العديد من الرسائل والاتصالات من عددٍ من الدول، لافتاً إلى أن الدعوة التي جاءت من موسكو مؤشّرة على تغيير الموقف». وأضاف: «نلتقي وروسيا الاتحادية في مواجهة المشروع الأمريكي الذي يتضرر منه كثيرٌ من دول العالم، وخلافنا مع السياسية الأمريكية معلنٌ منذ اليوم الأول».

وأوضح أن اليمن تسعى للجمع بين الصداقة والحلف مع روسيا والصين، قائلاً: «حريصون على أن يكون لنا حلفاء في العالم من موقع الندية والمصالح المشتركة ومواجهة الأعداء المشتركين»^[45].

وقبل زيارة الوفد الوطني لموسكو، وتحديداً في 24 يوليو، نقل موقعُ «الصباح اليمني» عما قال أنه قيادي عسكري في صنعاء، عن حصولهم على تكنولوجيا صواريخ متطورة من روسيا، ويتزامن ذلك مع إعلان السعودية رفع طاقتها الإنتاجية إلى القصوى، الأمر الذي سيساعد من الاستغناء عن النفط الروسي، مشيراً إلى خياراتهم في ظلّ حصولهم على تكنولوجيا الصواريخ المتطورة.

وكشف المسؤول العسكري في وزارة الدفاع التابعة لقوات صنعاء - رفض الكشف عن اسمه - في تصريحٍ خاصٍّ بموقع «الصباح اليمني» عن حصولهم على تكنولوجيا متطورة في مجال صناعة الصواريخ من الروس، وأن هذه التكنولوجيا التي حصلوا عليها تمثل نقلةً نوعيّة في الصناعات العسكرية اليمنية سيتم الكشف عنها في الوقت المناسب^[46].

تصريحات القيادي في قوات صنعاء تثبت ما سبق وسرّبهُ الإعلام الرسمي الروسي مطلع مارس الماضي، بشأن اقتراب صنعاء من تحقيق اختراق في تكنولوجيا الصواريخ المتطورة؛ حيث نشر موقع «روسيا اليوم» في مقالٍ للمحلل السياسي «ألكسندر نازاروف» المقرب من مراكز صنع القرار في موسكو، والذي أشار فيه بطريقةٍ غير مباشرةٍ إلى تلويح روسيا بتقديم المعلومات اللازمة لصنعاء. وأوضح الكاتب الروسي أن الغرب لا يستطيع أن يستغني عن النفط والغاز الروسي، مشيراً إلى أن الغرب توجه إلى دول الخليج لتعويض النقص في إمدادات الطاقة، منوهاً إلى أن روسيا تعتبر المشاركة في الحرب الاقتصاديةً ضدها حرباً حقيقيةً، وإلى عدم وجود فرق بينها وبين الحرب العسكرية بالنسبة لروسيا. واستدرك الكاتب بقوله: «أظن أن الاختراق الهائل والمفاجئ للحوثيين في تطوير تكنولوجيا الصواريخ قد لا يكون المفاجأة الأخيرة. فكما يظهر الوضع في أوكرانيا، عندما يتعلق الأمر بالبقاء على قيد الحياة؛ فإن روسيا لا تتمسك كثيراً بالإجراءات الرسمية والبروتوكول الدبلوماسي»^[47].

تأثيرات الانخراط الروسي على الأحداث في اليمن:

تحرص روسيا على بناء علاقةٍ مع كل الأطراف الفاعلة في المشهد اليمني، بما يضمن لها إمكانية حضورها في الساحة اليمنية كقوةٍ دوليةٍ وسيطة تسعى إلى إنهاء الحرب، ويمكننا رصد التحركات الروسية تجاه اليمن في بعدين:

الأول: استراتيجي، وهذا يحدده الموقع الاستراتيجي لليمن وإشرافه على طرق التجارة الدولية، لا سيما في باب المندب.

الثاني: تكتيكي، ويهدف إلى زيادة المشاركة الروسية في خلق توازنات إقليمية، وكذلك إقامة علاقاتٍ مع العديد من الدول المهمة في المنطقة، والظهور بمظهر التأثير؛ لتكون موسكو البديل المستقبلي لواشنطن في المنطقة كلها، وبرضى أمريكي. ويمكننا التأكيد على أن كلا المسارين التي تسلكهما في المنطقة يأتي في سياق استراتيجية موسكو لتقليص النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط^[48]. فوجود روسيا كلاعبٍ مباشرٍ على الأرض، سيضفي قدرًا هامًا من التوازن المفقود، في حرب اليمن.

روسيا ومعها الصين في حالة تأهب للانخراط السياسي، وربما ما هو أكثر من السياسي، في تفاعلات صراع القوى في ملف استنفد كل فرص الحل، المعتمد على مرجعية دولة كبرى (واشنطن لندن)، وإقليمية (سعودية إيرانية) متصادمة.

• وفقاً للعديد من تجارب التدخلات الروسية في المنطقة يمكننا القول: حين تدخل روسيا في الصراعات الإقليمية تعطي للاعبين المحليين مساحة حركة في استثمار هوامش التناقضات الدوليّة، وتعزّيد وزن حليفها السياسي، بطرح مروحة من الأفكار المتعددة أمامه، وحزم من الخيارات غير المنتمية للون الواحد، والرؤية الواحدة والمصلحة ذات الاتجاه الواحد^[49].

• الدخول الروسي الصيني على ملف اليمن سيمنح زخماً للاستقطابات الدوليّة، وسيسرّع بإخراج صفقة عالميّة متوافقٍ عليها بين اللاعبين الكبار.

• دخول القوة الروسية سيقود بدوره إلى نقل الملف اليمني إلى رأس جدول أعمال الأمم، وسيخرجه من زاوية الاهتمام الباهت إلى أولوية القضايا المركزيّة، بما يترتب على ذلك من إنضاج تسوية متوازنة قابلة للحياة، تستوعب كلّ تفاصيل المشهد وتضاريس التباينات، بما في ذلك منح أولوية لقضية الجنوب العادلة، أو سيساعد في إجبار الآخر على إعادة توصيف وتحديد موقع جديد للقضية على طاولة التفاوض^[50].

• إذا كان الأمريكي يخشى من الفراغ الذي ستملاه روسيا والصين؛ فإن التلويح بإشراكهما سيقود إلى منح الانتقالي ورقة ضغط، وسيخرج مصداقيته من مفرمة تبعات تحالفات الجبهة الواحدة، المتماهية مع التبعية، وتغييب حرية رسم السياسات المستقلة عن حسابات مصالح الجوار.

• من صنع التوازن في سوريا وليبيا وغيرهما، ونقصد هنا روسيا، يستطيع أن يصيغ خارطة طريقٍ بديلة في الشأن اليمني، تحرك بركة الحلول الراكدة، وتمنح الحلّ ممكنات الإنجاز، والجنوب أوراق مساومة، وميزة استراتيجية بناءة وخيارات حلول أفضل. اليمن مُدوّل، ووجود قطبين دوليين خيرٌ من قطبٍ واحد، وظيفته الحفاظ على استمرارية الحرب لا صنع السلام^[51].

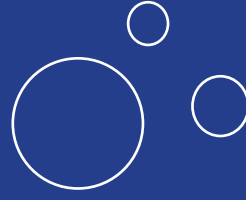
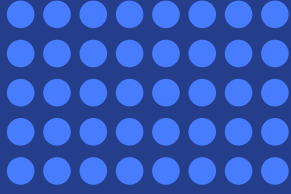
قائمة المراجع:

- 1- سمير مرقص، الإمبراطورية الروسية الثالثة.. «2/1» صحيفة الاهرام المصرية،
<http://www.ahram.org.eg/Index.aspx>
- 2- المرجع السابق.
- 3- موقع الجيش اللبناني، العودة الروسية إلى الشرق الأوسط، يناير 2022م،
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
- 4- سماهر الخطيب، الدور الروسي في الأمن الإقليمي المستقبلي لمنطقة غرب آسيا،
صحيفة البناء، 13 يناير 2020م، <https://www.al-binaa.com/archives/229503>
- 5- حمدي عابدين، سياسات موسكو وطموحاتها في الشرق الأوسط، جريدة الشرق
الأوسط، 24 يونيو 2021م [/https://aawsat.com/home](https://aawsat.com/home)
- 6- هل سترث روسيا الشرق الأوسط؟ مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 11 أغسطس
2021م، <https://www.harmoon.org/reports>
- 7- التنافس الأمريكي - الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية
(2011-2020م) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية
والاقتصادية 14 أغسطس 2022م، <https://democraticac.de/?p=83905>
- 8- خولة الرويشان، اليمن المنفي في الإرهاصات الدولية، موقع حيروت الاخباري، 20
يوليو 2022م [/https://hayrout.com](https://hayrout.com)
- 9- عوض سليمان، قراءة في مقال الرئيس جون بايدن ”لماذا سأزور السعودية“، صحيفة
راي اليوم، <https://www.raialyom.com>
- 10- على ظافر، اليمن: المعادلة الذهبية قبيل زيارة بايدن، 12 يوليو، الميادين نت،
[/https://www.almayadeen.net](https://www.almayadeen.net)
- 11- مشاريع شرق أوسطية قيد الصراع والتشكل.. من يربح المستقبل، تي آر تي عربي،
18 سبتمبر 2020م [/https://www.trtarabi.com](https://www.trtarabi.com)
- 12- يعد ألكسندر دوغين من أهم أعضاء الفريق الاستراتيجي الذي يحيط بالرئيس
الروسي بوتين، ويعد أيضًا من أهم الاستراتيجيين الكبار في (لعبة الأمم).
- 13- جلال سلمي، مشاريع الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وأدوات تنفيذها،

- موقع نون بوست، [/https://www.noonpost.com](https://www.noonpost.com/)
- 14- محمد علي فقيه، بوتين والأوراسية.. رؤية دوغين للخلاص من الغرب، الميادين نت، [/https://www.almayadeen.net](https://www.almayadeen.net/)
- 15- المرجع السابق.
- 16- طارق محمد ذنون الطائي، لفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، ص 109.
- 17- منظمة معاهدة الأمن الجماعي.. هل تتحول إلى حلف وارسو جديد، سكاى نيوز عربية، [/https://www.skynewsarabia.com](https://www.skynewsarabia.com/)
- 18- عصام الزيات، كيف تغير الحرب الأوكرانية شكل العالم كما نعرفه، [/https://www.ida2at.com](https://www.ida2at.com)
- 19- يفغيني تسوتس، صحيفة: ريجنوم رو، بتاريخ: 4 يوليو 2022م <https://regnum.ru/news/polit/3635638.html>
- 20- «اعترافان صادمان» لبير والجنرال راداكين صحيفة راي اليوم، <https://www.raialyoun.com>
- 21- محمد بدر الدين زايد، هل عادت النزعات الإمبراطورية، صحيفة السياسية (نقلت حرفيا من موقع اندبندنت عربية) [/http://www.alsyasiah.ye](http://www.alsyasiah.ye)
- 22- سمير مرقص، قواعد جديدة للعبة الأمم، المصري اليوم، [/https://www.almasryalyoun.com](https://www.almasryalyoun.com)
- 23- بإعلان «عقيدة جديدة».. روسيا تحيي يوم الأسطول البحري الحربي، الجزيرة نت، [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
- 24- روسيا اليوم، عقيدة البحرية الروسية الجديدة في خمس نقاط، [/https://arabic.rt.com](https://arabic.rt.com)
- 25- صحيفة الأخبار اللبنانية، بوتين في إيران: المواجهة تتوسّع، 19 يوليو 2022م، [/https://www.al-akhbar.com](https://www.al-akhbar.com)
- 26- الجزيرة نت، بوتين في طهران.. ما الذي تريده موسكو من هذه الزيارة، 20 يوليو، [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

- 27- قمة طهران: بوتين يلتقي أردوغان ورئيسي لبحث قضايا على رأسها الأزمة السورية والحرب في أوكرانيا، بي بي سي، <https://www.bbc.com/arabic>
- 28 - قمة طهران الثلاثية: هل تمثل رداً جيوسياسياً على زيارة جو بايدن للمنطقة - الإندبندنت، بي بي سي، <https://www.bbc.com/arabic>
- 29 - الميادين نت، «نيويورك تايمز»: قمة طهران تظهر تعزيز التحالف بين روسيا وإيران، 20 يوليو، [/https://www.almayadeen.net](https://www.almayadeen.net)
- 30 - محمد صادق الحسني، قمة القيصر والإمام وخرائط النصر على الأطلسي، صحيفة البناء اللبنانية، [/https://www.al-binaa.com](https://www.al-binaa.com)
- 31 - ديسمبر المشؤوم.. كيف أراد بوتين أن يغير قدر روسيا عبر أوكرانيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2 يناير 2022م، <https://eurasiaar.org/article>
- 32 - بيكا واسر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، ص4، مركز راند https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE300/PE340/RAND_PE340z1.arabic.pdf
- 33 - مصطفى ناجي، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات، <https://sanaacenter.org/ar>
- 34 - المرجع السابق.
- 35 - عودة روسيا إلى اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، [/https://abaadstudies.org](https://abaadstudies.org)
- 36 - المرجع السابق.
- 37 - سامويل راماني، روسيا ودور الوساطة في جنوب اليمن، مركز كارنيجي، <https://carnegieendowment.org/?lang=en>
- 38 - بن حبتور: اليمن لن يسمح بتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة إسرائيلية، 18 يوليو، موقع يماني برس، [/https://www.yemenipress.net](https://www.yemenipress.net)
- 39 - عزت سعيد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران، السياسية الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx>
- 40 - ماثيو ليفيت، المواءمة بين مكافحة الإرهاب وتنافس القوى العظمى، معهد واشنطن للدراسات، <https://www.washingtoninstitute.org/ar>

- 41 - مصطفى ناجي، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مرجع سابق.
- 42 - بوغدانوف ووفد "أنصار الله" يبحثان استئناف الحوار وتمديد الهدنة،
[/http://www.alsyasiah.ye](http://www.alsyasiah.ye)
- 43 - تحركات صنعاء دبلوماسياً تُربك الأمريكيين.. واشنطن تدفع بمبعوثها للمنطقة بعد
استضافة روسيا لمحمد عبدالسلام، المساء برس، [/http://www.masa-press.net](http://www.masa-press.net)
- 44 - عضو الوفد الوطني العجري: اليمن تربطها مع روسيا "مشاركات في المعركة
الكبرى، موقع يمانيون، [/https://www.yamanyoon.com](https://www.yamanyoon.com)
- 45 - بن حبتور: لقاء وفدنا الوطني مع الجانب الروسي ينطلق من تقاطع المصالح
المشتركة ومخرجات الزيارة مهمة للبلدين، موقع يماني برس،
[/https://www.yemenipress.net](https://www.yemenipress.net)
- 46 - الصباح اليمني، قيادي بقوات صنعاء يكشف لـ "الصباح اليمني" تقديم روسيا
تكنولوجيا "صواريخ متطورة".. هل تعود أرامكو للواجهة بعد فشل الهدنة،
[/https://www.alsabahalyemeni.net](https://www.alsabahalyemeni.net)
- 47 - العلماء الحوثيون اليمنيون على وشك تحقيق اختراق في تكنولوجيا الصواريخ،
موقع أر تي عربية، 4 مارس 2022م، <https://arabic.rt.com/press>
- 48 - مازن فارس، روسيا تبحث عن طريق إلى اليمن، موقع حيروت الاخباري،
[/https://hayrout.com](https://hayrout.com)
- 49 - خالد سلمان، لاعب جديد ومباشر على الأرض سيضفي قدراً هاماً من التوازن
المفقود في حرب اليمن، موقع المشهد اليمني،
[/https://www.almashhad-alyemeni.com](https://www.almashhad-alyemeni.com)
- 50 - المرجع السابق.
- 51 - المرجع السابق.



منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

-  <https://majalforums.com>
-  info@majalforums.com
-  ahmed@majalforums.com
-  00967775775774

